



## الحرمان من الزيارة

يعتبر العقاب الجماعي جزءاً أساسياً من مفردات السياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، كما ينال المعتقلون في السجون الإسرائيلية نصيباً كبيراً من تلك السياسة، حيث يتم حرمانهم من زيارة عائلاتهم بصورة جماعية، ففي كانون الأول عام 2009 أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً مفاده أنه لا يحق لأهالي الأسرى من سكان قطاع غزة زيارة أقربائهم المسجونين في سجون إسرائيل مسوغة قرارها بأن زيارة العائلات ليست حاجة إنسانية أساسية، وأنه لا حق للأجانب في دخول إسرائيل، وأن قرار الحكومة بمنع هذه الزيارات تابع من إعتبارات أمنية تمتنع المحكمة عن التدخل فيها، وأن هذه السياسة ليست موجهة ضد السجناء مباشرة - بالرغم من أنهم يتضررون منها بشكل غير مباشر - وأنه لا حاجة لزيارة العائلات ما دام باستطاعة السجناء شراء حاجياتهم من "كانتين" السجن على الرغم من منع إسرائيل منذ تشرين الثاني 2009 تحويل النقود إلى السجناء الفلسطينيين إلا إذا حضر أحد أفراد عائلة السجن بنفسه إلى أحد البنوك في إسرائيل التي يحظر دخولهم إليها أصلاً، وقد تصاعد استخدام سياسة منع الزيارات العائلية بصورة كبيرة عقب أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط وذلك تحت بند "فاتورة شاليط".



## الغذاء

يحصل الأسرى على كميات طعام قليلة جداً، وفي كثير من الأحيان يجبر الأسرى على شراء الأطعمة على نفقتهم الخاصة، فيما لا يمتلك الكثير منهم الأموال اللازمة لذلك، ويعتبر هذا الإجراء خرقاً للمادة السادسة والعشرين من الفقرة الرابعة من اتفاقية جنيف الخاصة بأسرى الحرب، ويتلقى الأسرى ثلاث وجبات يومية تفتقر لمعايير التغذية الصحية السليمة، ولا تراعي الأوضاع الصحية للأسرى المرضى، وتعد هذه الممارسة انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي؛ خاصة المادة 89 من اتفاقية جنيف الرابعة لحقوق الإنسان، والتي تنص بوضوح على وجوب حصول السجناء على نسبة كافية من الأغذية العادية للحفاظ على حياتهم وصحتهم، أما الفقرة الرابعة من الاتفاقية فتتنص على ضرورة حصول الأطفال والنساء الحوامل على أغذية إضافية.



## الحق في العلاج والرعاية الصحية

يعاني الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون الحرمان من حقهم في العلاج والرعاية الصحية الأساسية وغير الأساسية، وقد استشهد الكثير منهم بسبب نقص العلاج أو الإهمال الطبي المتعمد حيث تتجاهل إدارة السجون الأمراض المزمنة والمعضلة التي يعاني منها كثير من الأسرى مما يؤدي إلى موتهم ببطء، وعلى سبيل المثال يتم تقديم مسكنات الألم وأدوية بسيطة لأولئك المعتقلين الذين يعانون من أمراض عضال مثل أمراض القلب والسرطان، علاوة على عدم وجود أطباء متخصصين داخل تلك السجون.

## تمهيد

ينص القانون الدولي بوضوح على ضرورة أن يحظى الأسرى والمعتقلين بجميع حقوقهم الإنسانية الأساسية في المعتقل، والتي تشمل: الظروف المعيشية الجيدة والمناسبة، والحق في الزيارات العائلية، بالإضافة لحصولهم على الغذاء والدواء والرعاية الصحية والنفسية بشكل مناسب، كذلك حصولهم على حقوقهم القانونية وحقهم في التعليم وحقوق أخرى عديدة، لكن في حالة الأسرى الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة فيتهمل وينتهك الإحتلال الإسرائيلي كل هذه الحقوق، ولقد أصدرت مؤسسات حقوق إنسان دولية عدداً من التقارير والدراسات التي رصدت تلك الانتهاكات وأدانت إسرائيل وممارساتها ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وانتهاكها للحقوق الأساسية.

## الظروف المعيشية

هناك ما يزيد عن 25 سجوناً ومركزاً اعتقال في إسرائيل، تكتظ هذه المعتقلات بالآلاف الأسرى الفلسطينيين بالإضافة إلى ضيق مساحة غرف الإعتقال المخصصة لهم، ففي بعض الأحيان يوضع أكثر من سبع أسرى في غرفة اعتقال صغيرة جداً تفتقر لأبسط مقومات الحياة اليومية، حيث يقوم الأسرى بالطهي والنوم وقضاء حاجاتهم اليومية في نفس الغرفة، كما وتفتقر هذه الغرف أيضاً للأثاث اللازم للحياة اليومية مثل فراش النوم والذي لا تتوفر به المقومات الصحية وغالباً ما يسبب للأسرى الألم في الظهر والعظام، وقد صدرت في هذا السياق العديد من التقارير - من جهات رسمية إسرائيلية كمؤسسة المرافعة الجماهيرية ونقابة المحامين - توثق الظروف المعيشية المزرية التي يعيشها الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية وتوضح مدى الإكتظاظ في غرف الإعتقال الإسرائيلية والذي يعد مرتفع جداً في "دولة" مثل إسرائيل تدعي بأنها ديمقراطية وتراعي حقوق الإنسان كما لا يوجد غرف مخصصة للمعتقلين القصر، أثناء فترة التحقيق التي تتراوح من 120-20 يوماً، حيث يوضع الأسير القاصر مع باقي الأسرى من الفئات العمرية المختلفة.

## الحقوق القانونية والحق في التعليم

بعد سلسلة اضطرابات طويلة خاضها الأسرى الفلسطينيون على مدار سنتين تم السماح لبعض الأسرى الفلسطينيين استكمال دراستهم ولفترة محدودة حيث تم سلبهم هذا الحق عقب أسر الجندي جلعاد شاليط في العام 2006. ويعتبر هذا المنع جزئياً من الضغط والعقاب الذي يعانيه الأسرى بشكل يومي على أيدي السجناء الإسرائيليين. أما الحقوق القانونية لهم فهي معدومة في كثير من الأحيان حيث لا يسمح لهم بمقابلة محاميهم عقب اعتقالهم، وأثناء فترة التحقيق معهم يتم عزلهم عن العالم الخارجي تماماً ويواجه أغلبهم محاكمات مسبقة غير عادلة وتفتقر لأي مقوم قانوني باعتبارها جزءاً من كيان محتل.

## الأسير الفلسطيني

حرمان من الحقوق وتجاهل للقانون

UFreee  
حرية | عدالة | حقوق إنسان



UFreee  
حرية | عدالة | حقوق إنسان

مؤسسة حقوق إنسان أوروبية مستقلة تعنى بقضايا الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم حتى نيل الحرية

ufree-p.net/arabic

facebook.com/ufreearabic twitter.com/ufreearabic  
YouTube youtube.com/ufreearabic secretary@ufree-p.net



2013 - 2014